

## "أوبك+" بقيادة السعودية تخفض إنتاج النفط لحفظ الأسعار.. هل تحدث واشنطن؟

أقدمت منظمة الدول المصدرة والمنتجة للنفط أوبك زائداً روسيا، أو ما يطلق عليها "أوبك+" على خفض الانتاج النفطي بمقدار مليون و650 ألف برميل يومياً، من أجل منع الانحدار نحو 60 أو 50 دولاراً للبرميل والمحافظة عليها عند سقف 80-70 دولاراً للبرميل الواحد، وكما في الخطوة المماثلة التي أقدمت عليها المنظمة المشار إليها في أكتوبر الماضي سارعت الصحف الغربية البريطانية منها على وجه الخصوص إلى القول بأن الخطوة السعودية صاحبة السهم الأكبر في كمية التخفيض إلى جانب روسيا، تشكل "تحدياً" لواشنطن! وإنها سوف تؤدي إلى مزيد من توتر العلاقات بين العاصمتين، "المتوترة أصلاً" بحسب ما تراه هذه الأوساط بل إن أوساطاً في الكونغرس الأمريكي هي الأخرى تداعت للمطالبة بتشديد العقوبات على السعودية وإيقاف توريد الأسلحة، وذهب المحللون الأمريكيون إلى القول بأن بن سلمان بات يتحدى الإدارة الأمريكية ولم يعد مهمماً بارضاء الولايات المتحدة، كما يقول محلل صحيفة الوول ستريت جورنال الأمريكية، والذي اضاف أن ولي العهد السعودي ينفذ سياسة اقتصادية تعطي الأولوية لاحتياجات بلاده، وذهب إلى هذا التحليل هيليميا كروفت رئيسة استراتيجية السلع في "" RBC Markets capital، حيث قالت إن "السعودية تضع استراتيجية اقتصادية مستقلة عن الولايات المتحدة بعد تدهور العلاقات بين الرياض وواشنطن خلال إدارة بايدن" .. وهكذا فإن الكثير من المحللين اعتبر أن خطوة بن سلمان ستؤدي إلى تعكير العلاقات بين الطرفين وزعم بعضهم أن ابن سلمان ادار ظهره لواشنطن مقترباً من روسيا والصين! ولكن، هل الأمر، هو كذلك؟ ردود الفعل الأمريكية على خطوة تخفيض الانتاج جاءت متواضعة جداً وخجولة لا توحى بأن الأمور ستذهب إلى ما أشار إليه المحللون الأمريكيون، أي تصاعد التوتر بين الرياض، وواشنطن.. أو على الأقل ستذهب إلى ما ذهبت إليه في خطوة التخفيض السابقة قبل ستة أشهر حيث كان الرئيس الأمريكي جو بايدن قد أعلن أنه سيعاقب الرياض على إنجازها لموسكو في حربها ضد أوكرانيا، بل وذهب كبار المسؤولين الأمريكيين آنذاك للحديث مجدداً عن ضرورة إعادة تقييم العلاقات مع السعودية. في حين طالب أحد أعضاء الكونغرس الأمريكي بسحب القوات الأمريكية من السعودية والأمارات، وتفعيل قانون "نوبيك" الذي يتتيح معاقبة الدول التي تؤثر على أسعار النفط.. أما في هذه المرة فلم تأت التصريحات الأمريكية بتلك الحدة،

واقتصر الحديث على ما ادلی به منسق الاتصالات بمجلس الأمن القومي جون كيربی، الذي وصف قرار خفض الانتاج بأنه "غير منطقي" وقال "ان واشنطن تتوافق مع الحلفاء بضمان عدم إرتفاع اسعار الوقود داخل الولايات المتحدة"، وفي اليوم التالي للقرار قال جون كيربی "إن واشنطن ستواصل العمل مع المملكة السعودية لمواجهة التحديات الأمنية المشتركة" واصفاً الرياض بأنها حليف استراتيجي! اكثر من ذلك ان كيربی أوضح ان الولايات المتحدة على علم بخطوة التخفيف، بمعنى ان السعودية تنسق معها خطوة بخطوة، وان عملية خفض الانتاج حصلت برصاً أمريكي تام مادامت لا تؤدي الى إرتفاع أسعار الوقود داخل الولايات المتحدة.. حيث قال كيربی "ان واشنطن كانت على علم بقرار خفض الانتاج، وانها نصحت (أوبك) بعدم الاقدام على مزيد من الخفض، لأن هذا ليس من مصلحة السوق" بمعنى ادق ليس من مصلحة الولايات المتحدة.. البعض يفسر هذا الموقف الأمريكي الهادئ، لأن موقفها الان ضعيف مقارنة بالسابق أي في خطوة اكتوبر، بمعنى أنها غير قادرة على ممارسة الضغط على السعودية، وبما كان الأخيرة التمرد على الادارة الأمريكية، وهذا غير صحيح الى حد كبير، صحيح ان السعودية باتت اليوم قادرة على التمرد بنسبة معينة على الادارة الأمريكية، عند ما يكون هذا التمرد غير مصر بالصالح الأمريكية، وما دامت مفاسد البلاد تحت السيطرة الأمريكية.. ذلك بسبب ضعف اميركا وتراجع قوتها العسكرية في المنطقة كما وتراجع أهمية النفط السعودي لها مقارنة بما كان عليه من الأهمية في العقود السابقة..

الصورة تتضح اكثر حول الموقف الأمريكي الهادئ، بل ويمكن القول ان خفض الانتاج جاء لمصلحة الولايات المتحدة، وذلك من خلال تحليل الوضع النفطي في أمريكا، فما هو معروف، ان الولايات المتحدة بعد اكتشاف النفط المخري باتت تنتج يومياً 12 مليون برميل، وهي تعتبر اليوم دولة مصدرة للنفط وليس فقط مستهلكة، ولكن المشكلة ان عملية الانتاج مكلفة، ابتداءً من الحفر الى الاستخراج والتصدير، مقارنة بعملية الانتاج والاستخراج في السعودية وفي باقي الدول العربية والاسلامية المنتجة للنفط، ولذلك فإن انخفاض أسعار النفط سوف يؤدي الى خسارة الشركات الأمريكية ولذلك فهي لها مصلحة بل تعمل بكل جهدها من أجل المحافظة على مستوى للاسعار يضمن لها الربح، وهذا يفسر قول كيربی الانف بأن الخفض يجب ان لا يؤثر على السوق، فاما ينفع كارتالات النفط الأمريكية ولا يشكل ضغطاً على المستهلك الأمريكي فليس ثمة مشكلة.. اذ يشير الخبراء الاقتصاديون ان انخفاض الأسعار النفطية الى اقل من 50 و 60 دولاراً للبرميل الواحد سوف يضر بكارتلات النفط الأمريكية.. هذا من جانب ومن جانب آخر، فإن أصحاب الشركات النفطية داخل الولايات المتحدة اما يرتبطون بعلاقات وطيدة مع الحزب الجمهوري المنافس للحزب الديمقراطي، وأما يميلون لتأييد الحزب الجمهوري، ولذلك فإن هذا الأخير في بعض مقاطع التوتر بينه وبين الحزب الديمقراطي يسيس موضوع النفط من أجل الضغط على الديمقراطيين وعلى الرئيس كما حصل قبل ستة أشهر، في اقدام الجمهوريين على دفع اصدقائهم السعوديين للقيام بخفض الانتاج لرفع اسعار الوقود داخل الولايات المتحدة ودفع الرأي العام فيه الى النقاوة والتذمر من الرئيس جو بايدن.. على ان ثمة

تأكيد من كثير من الخبراء الاقتصاديين ان خفض الانتاج في هذه المرة، لم تكن له دوافع سياسية تخص الداخل الامريكي يضاف الى ذلك ان من مصلحة الولايات اولاً تنخفض اسعار النفط، لأن انخفاضها يوسع الخيارات امام الدول الاوروبية التي تستورد النفط الامريكي فتشتري من دول أخرى نفطاً رخيصاً بدلًا من النفط الامريكي الذي لا يمكن للشركات الامريكية خفض سعره الى حد ينافس أسعار بقية نفوط العالم، نظراً لارتفاع كلفة استخراجه كما أشرنا قبل قليل، هذا من جهة، ومن جهة أخرى ان انخفاض الأسعار سوف يفقد أمريكا سلاحاً قوياً تستخدمه الان في الابتزاز والضغط على الدول الأوروبية لحملها على تبني المواقف والسياسات الامريكية، سيما تجاه روسيا والصين، وتجاه الحرب الجارية في اوكرانيا.

أعود الى النقطة المهمة التي أثرتها قبل قليل، وهي تمرد بعض حلفاء الولايات المتحدة في الساحات التي لا تشكل خطراً على الحليف الامريكي، فذلك صحيح خصوصاً في الآونة الأخيرة لأن أغلب حلفاء امريكا في المنطقة وصلوا الى قناعة بأنها في حالة تراجع وضعف، كما اكد ذلك هزيمتها في افغانستان، وقبل ذلك في العراق، وفشلها في سوريا وفشلها الحالي في اوكرانيا، لذلك بات الحلفاء مقتنعون بأنهم اذا تعرضوا الى هجوم خارجي سوف تبقى ظهورهم مكشوفة، ولذلك اندفع بعضهم للتفكير باتجاهات أخرى، ومنهم السعودية، لضمان أمنه وحماية نفسه، ولكن دون التخلص عن التحالف الاستراتيجي مع الحليف الامريكي، لأن هذا الحليف كما أشرنا، مازال يسيطر على المفاصل الأساسية للمملكة، ومازال المؤثر الاساسي في سياساتها، وهذا ما يؤكدده باستمرار المسؤولون الامريكيون وال سعوديون بالإشارة الى استراتيجية وعضوية العلاقات والتعاون بين الطرفين.

عبد العزيز المكي